الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية لإتفاقية بحر قزوين

(كازاخستان اليوم، نوفمبر 2018)

د. نـورهان الشيـخ

يتمتع بحر قزوين، أكبر بحر مغلق فى العالم، بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة حيث يحتضن ثانى أكبر احتياطى عالمى من النفط بعد منطقة الخليج العربى، وتتفاوت تقديرات هذا الاحتياطى من 200 مليار برميل وفق تقديرات أولية متفائلة مطلع التسعينات، إلى 33 مليار برميل وفق تقديرات أكثر دقة وواقعية عام 2003، ويستأثر حقل تنجيز فى كازاخستان وحده باحتياطى نفطى يقدر بحوالى 25 مليار برميل ويعد ثانى أكبر حقول النفط فى العالم. كما يضم البحر رابع أكبر احتياطى عالمى من الغاز الطبيعى، حوالى 232 تريليون قدم مكعب، ويعتبر حقل كالجونوش بتركمانستان ثاني أكبر حقل غاز طبيعي في العالم، ويقدر احتياطيه ما بين 13,1 إلى 21,2 تريليون قدم مكعب من الغاز. هذا إلى جانب الثروة السمكية الضخمة والمتنوعة بمياه البحر، والتى تشمل 78 نوعاً من الأسماك منها تلك التى تنتج الكافيار الذى يعد من أغلى المواد الغذائية فى العالم.

ورغم ضخامة ثروات البحر فإنها لم تستغل بعد الإستغلال الأمثل لأسباب عدة أهمها الخلاف حول التكييف القانونى لوضع البحر ومن ثم طريقة استغلاله وتوزيع ثرواته فى فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينات. فحتى عام 1991 كان البحر يخضع لسيطرة دولتين فقط هما الاتحاد السوفيتى وإيران، ويحدد وضعه القانوني اتفاقيتى عام 1921 وعام 1940 بين البلدين. وهاتان الاتفاقيتان لم يكن من الممكن أن تكونا أساسا لتوزيع ثرواته بعد أن تقاسمت شواطئه خمس دول هي روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان مع تفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال الدول الثلاث الأخيرة. كما أن الاتفاقيتين المشار إليهما لم تنظم سوى مسائل الملاحة التجارية والصيد لمسافة 10 أميال وفق مبدأ "مجموع المياه"، ولم تتطرق لتنظيم استخدام باطن البحر، والأنشطة العسكرية ومسائل الملاحة والعبور عبر البحر، كما لم تحدد الوضع القانوني للبحر بشكل كامل بما في ذلك شروط استغلال الموارد الكامنة في قاع البحر الذى تبلغ مساحته 371 ألف كم2، ويصل عمقه إلى 1023 متر، وذلك نظراً لكون البحر مغلق ولا منفذ طبيعيا له على المحيطات، وبالتالي لا تشمله الاتفاقيات الدولية لقانون البحار.

وقد تمحور الخلاف حول أطروحتين، الأولى اعتبار قزوين بحر يتم تقاسمه حسب طول شواطئ كل دولة. أما الثانية فتتمثل فى اعتباره بحيرة يتم، وفقاً لقواعد القانون الدولى، تقاسم ثرواتها بنسبة طول شواطئ كل دولة، الأمر الذى يجعل لكل دولة نسبة فيما تنتجه الدول الأخرى من ثروات قزوين، أى يكون لإيران على سبيل المثال حق فى النفط الذى تنتجه أذربيجان أمام شواطئ قزوين، لأن الأمر تقاسم ثروات وليس شواطئ.

وقد تم توقيع مجموعة من الاتفاقات الثنائية بين كل من روسيا وكازاخستان وأذربيجان قسمت القطاع الشمالى من البحر إلى قطاعات وطنية تتضمن القاع والسطح معاً وفق طريقة "الخط الوسط المعدل" أى خط تكون كل نقطة فيه على مسافة متساوية من أقرب النقاط المقابلة على سواحل هذه الدول (كازاخستان 29%، أذربيجان 21%، روسيا 19%)، وأيدت تركمانستان هذا الطرح أيضاً، وكان أولها اتفاقية تقسيم قاع البحر بين كازاخستان وروسيا في 6 يوليو 1998، ثم اتفاقية تقسيم قاع البحر بين أذربيجان وكازاخستان فى 29 نوفمبر 2001؛ واتفاقية تقسيم قاع البحر بين أذربيجان وروسيا فى 23 سبتمبر عام 2002، والإتفاقية حول نقطة تقاطع الخطوط الفاصلة للمساحات الحدودية لقاع بحر قزوين بين أذربيجان وكازاخستان وروسيا فى 14 مايو 2003.

هذا فى حين تمسكت إيران بمبدأ الملكية المشتركة وأن يكون التقسيم إلى خمس قطاعات وطنية بمساحات متساوية بحيث تحصل كل دولة من الدول الخمس على نسبة 20%، وهو بديل يخدم إيران وحدها حيث تمتلك 14% فقط من شواطئ البحر. وظل الخلاف قائماً فى القطاع الجنوبى من البحر رغم بدء المفاوضات عام 1992، ورغم توقيع اتفاقية للتعاون الأمنى فى بحر قزوين بين الدول الخمس فى نوفمبر 2010. وأشتد الخلاف بين تركمانستان وأذربيجان حول ثلاثة حقول في بحر قزوين هى سردار (تسميه أذربيجان كايباز)، وأومار (ازاري)، وعثمان (شيراك).

وقد نجحت القمة الخامسة للدول المطلة على بحر قزوين التى عُقدت فى مدينة أكتاو الكازاخستانية فى 12 أغسطس 2018، فى حسم هوية بحر قزوين والتكييف القانونى له، من خلال توقيع الدول الخمس المطلة عليه اتفاقا تاريخيا حول الوضع القانوني للبحر، وكيفية استغلال ثرواته، توجت مفاوضات استمرت 22 عاماً حيث جرى العمل على توقيع الاتفاقية منذ عام 1996 عندما تم تشكيل فريق عمل مخصص (AHWG) على مستوى نواب وزراء الخارجية، بناء على قرار وزراء خارجية الدول الخمس المطلة على البحر. وكانت القضية دوماً على طاولة مفاوضات قمم بحر قزوين الأربعة السابقة. وكانت أول قمة للدول الخمس قد عقدت

يومي 23–24 أبريل عام 2002 في عشق أباد عاصمة تركمانستان، والثانية في 16 أكتوبر 2007 في طهران، والثالثة في 18 نوفمبر 2010 في باكو عاصمة أذربيجان، والرابعة في 29 سبتمبر 2014 بمدينة أستراخان الروسية.

ووفق الاتفاقية الجديدة، فإن المنطقة الرئيسية لسطح مياه بحر قزوين ستبقى متاحة للاستخدام المشترك للدول الخمس، فيما ستقسم الدول الطبقات السفلية وما تحت الأرض إلى أقسام متجاورة بالاتفاق في ما بينها على أساس القانون الدولي. وستتم عمليات الشحن والصيد والبحث العلمي ووضع خطوط الأنابيب الرئيسية وفقاً للقواعد المتفق عليها بين الأطراف عند تنفيذ مشاريع بحرية واسعة النطاق، ويراعى العامل الإيكولوجي بالضرورة. كما أن تعزيز العلاقات الاقتصادية والعمل على زيادة حجم التجارة بين الدول المطلة على البحر وتحويل بحر قزوين إلى واحد من أكثر طرق النقل المتعدد الوسائط فعالية في أوراسيا سيحظى بأولوية واهتمام الدول الخمس. وفي هذا السياق، من المقرر توقيع العديد من الاتفاقات الدولية بينها لتنظيم ودفع هذا التعاون، تتعلق ثلاثة اتفاقات منها بالتعاون في مجال النقل والتجارة والتعاون الاقتصادي وفي مجال تجنب الحوادث في بحر قزوين. وتحدد هذه الوثائق استراتيجية التطوير المشترك للقطاعات الرئيسية في اقتصاد قزوين، ومواءمة العمليات التكنولوجية والإدارية في تنفيذ التجارة والنقل الدوليين. ومن المفترض إطلاق آلية للمشاورات المنتظمة بين البلدان الخمسة تحت رعاية وزارات الخارجية على مستوى نواب الوزراء خلال الستة أشهر التالية لتوقيع الاتفاق.

إلى جانب هذا البعد الاقتصادى الهام تضمنت الاتفاقية بعداً أخر استراتيجياً لا يقل أهمية، وهو ذلك المتعلق بمنع وجود قوات مسلحة للقوى الأجنبية الإقليمية والدولية في بحر قزوين، وحظر نقل الشحنات العسكرية للدول غير المطلة على البحر عبره. والتأكيد على أن تكون الدول الخمس لبحر قزوين المسؤولة عن الحفاظ على الأمن البحري به، وأن أرض أية دولة من الدول المطلة على بحر قزوين لا يمكن استخدامها ضد دولة أخرى، محبطة بذلك خطط الولايات المتحدة وحلف الناتو لإرسال قواتهما العسكرية إلى هذه المنطقة أو إقامة قواعد عسكرية لها على بحر قزوين. وتسمح الاتفاقية بضمان توازن التسلح في بحر قزوين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف وتوحيد الجهود الهادفة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، وتم التوافق على عقد اتفاق منفصل بشأن التنسيق حول إجراءات بناء الثقة في مجال النشاط العسكري.

فى هذا السياق، وصف الرئيس الكازاخستاني، نور سلطان نزاربايف، الاتفاق بأنه "دستور لبحر قزوين" سيضمن الأمن في المنطقة، قائلاً: "يعد هذا الاتفاق كدستور لبحر قزوين يهدف لتسوية كل مجموعة من المسائل المرتبطة بحقوق والتزامات دول حوض بحر قزوين، بالإضافة

إلى أنه سيصبح ضمانا للأمن والاستقرار وازدهار المنطقة بأجملها." وأكد أيضا أن دول بحر قزوين انطلقت عند إعداد هذا الاتفاق من مصالح ضمان الاستقرار السياسي وتنمية منطقة البحر والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتنميتها.

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن هذه الوثيقة تضمن الوضع السلمي لبحر قزوين، واصفا إياها بالنموذج الناجح للعمل المشترك في الظروف العالمية الصعبة. وأشار إلى أن الاتفاق يضمن حل المسائل الحيوية بالنسبة للمنطقة على أساس الإجماع، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف المشاركة فيه. وشدد على أن دول المنطقة ترغب بتعزيز التعاون بين مخابراتها، وفي مجال السياسة الخارجية.

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فدعا الدول الخمس المطلة على بحر قزوين إلى تأسيس منظمة للتعاون الجمركي، والاستثمار المشترك، وتعزيز البنى الاقتصادية بينها. وأكد استعداد إيران "لتفعيل التجارة بين الشمال والجنوب"، و"تشكيل لجان للمؤسسات السياحية، ونقل الطاقة." مؤكداً أن "بحر قزوين يستطيع أن يمثل نموذجا ناجحا لثبات التعاون والأمن والسلام."

لقد نجحت اتفاقية بحر قزوين فى حسم الجدل والخلاف حول وضعه القانونى، وأرست دعائم بناء الثقة بين دوله على النحو الذى يضمن الأمن والاستقرار الإقليمى، والإنطلاق بخطى ثابتة وقوية نحو إستغلال ثرواته الضخمة فى التنمية المستدامة وتحقيق القفزة الاقتصادية التى تتطلع إليها شعوب المنطقة.